

بالنظر واما الاتهام في كل الشرع بالقياس في حال ادلائه للقياس  
من اصل وليس هو بما يعلم بالراه الاصلية فانه انما يعلم بها السلب  
فقط فلو كان ذلك الاصل معلوم بقياس اخر لزم اما الوجود واما  
التسلسل وهما محالان ٥

### الباب الثاني في شرط الاصل

المفتر عليه ٥ حكمه اما على وفق سائر الاصول وعلى خلافها  
**القسم الاول** له سنت شرابط اولها شيو الحكم في الاصل فان  
لعدم احكامه منه يستدعي وجوده فيه وما نسبتها ان يعلم ذلك الحكم  
بطريق سرعي والاذان القياس عقليا ولما بل ان يقول جاز ان يعلم  
عليه الجامع ووجوده في الفرع بدليل سماعي وحيد وحيد يكون  
القياس شرا عينا لثبوتها ان لا يكون حكم الاصل باثبات قياس اخر فان  
جامع ذلك القياس ان وحدهما صلة ومن هذا الفرع هل ين  
القياس عليه وان لم يوجد لم ينظم قياس الفرع على الاصل لثبوت  
لعدم علم الحكم في الفرع ورابعها ان لا يكون الدليل الدال على  
حكم الاصل الاعلى حكم الفرع والاصح القياس وظمتها  
ان يكون حكم الاصل متغلا بوصف معين والاصح القياس وسبقها  
ان لا يكون حكم الاصل متاخرا عن حكم الفرع ولما بل ان يقول ذلك انما

١٧٨  
بح اذا لم يكن ذلك الفرع دليل الا ذلك القياس واما ان كان له دليل  
اخرا زاد فمعلم حكم الفرع على حكم الاصل **القسم الثاني**  
ان يكون حكم المفتر عليه على خلاف حكم الاصول وقد جردت من القياس  
القياس عليه ولم يجوز الا في الشرط واحد من الشروط الثلاثة ٥  
احدها ان يكون علمه منصوصا في الشرط الثاني ان يكون حكم الاصل  
بالاجماع وان اختلفوا في علمه وبالثالث ان يكون ذلك الاصل على  
دفع اصول اخرى والحج ان دليل ذلك الحكم ان كان قطعا فان ايضا اطلاق  
يجوز القياس عليه سائر الاصول لانقال النص اخرجته عن القياس  
فبقي غيره على وفق القياس كما يقول الفرع بل هو مع القياس وان  
كان دليل ذلك الحكم طينا ولم يكن العلم منصوصا ولا جلية امتنع  
القياس وان كانت منصوصه ان عليه تساوي القياسان والله اعلم  
**القول** فما ظن انه من شرابط الاصل ارفع عثمان التي  
استراط قيام ما يدل على جواز القياس على ذلك الاصل وهو باطلا  
مبني علما ان الحكم في الاصل ثبت احدا وهو موجود في الفرع علمنا سوت  
ذلك الحكم **ب** رعيه شرطي القياس ان يكون حكم الاصل  
مجمعا عليه والعلم منصوصا وهو باطل لما مر **ج** رعيه بعضهم  
ان الاصل اذا كان محصورا في عدمه بغير قياس غيره عليه لا يثبت